ملخص البحث

عبد الرؤف ٠٨٢١٠٠٥٧, ٢٠١٢, بحث جامعي, حقوق الورثة لمقدم القتل الرحيم عند حكم الإسلام, بقسم الأحوال الشخصية في كلية الشريعة بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج. تحت الإشراف : الدكتور الحاج محمد سعد إبراهيم الماجستير.

الكلمات الرئيسية: حقوق الورثة, المقدم والقتل الرحيم.

وكانت هذه الدراسة لإجابة مشكلة حقوق الورثة لمقدم القتل الرحيم. القتل الرحيم هو عمل من أعمال القتل التي ارتكب من جانب الطبي بالشرط ان يكون ذلك من اجل الخطأ إما بعمد وهو إمتناع عن الحق في المعاملة التي ينبغي اتخاذها من قبل المريض .لذلك يمكن أن المرضى يموتون بسرعة وإلى حد ما .القتل الرحيم قد تحدث بسبب الطلب من المرضى أو من الأطبّاء، أو من عائلة المريض.و المشكلة هي عندما تم إجراء عمل من أعمال القتل الرحيم على أساس الطلب أو موافقة من العائلة مع الطبيب ،وذالك العمل له القدرة على القتل . وعند الإسلام أن أسباب من فقد الورثة هي ثلاثة ومنها القتل.

ونظرا من نوع البحث,أن نوع هذا البحث هو البحث الأدبي وكذلك البحث المعياري. والمصادر المستخدمة لهذه البيانات هي البيانات الرئيسية مثل الآيات من القرآن المتعلقات بمسألة الورثة, وكتب أحاديث الرسول مثل كتاب مختصر نيل الأوطار الذي ألفه الإمام الشوكاني و كتاب الؤلؤ والمرجان الذي ألفه محمد فؤاد عبد الباقي وكتاب وفاة طبية (ميرسي كيلينج)الذي ألفه محمد يوسوف. ثم يأخد ويحلل باستخدام طرق القياس, وهو إلحاق أمر غير منصوص بأمر منصوص لاشتراكهما في العلّة.

وفي استنباط الحكم, استخدم الباحث حكم نوع القتل الذي ورد في الحديث لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا كالأصل بواسطة العلة التي فيها القتل (وجود سبب القتل). وأما الحكم الأصل الذي وجد في الحديث فهو حرام للقاتل ان يأخذ الورثة من المقتول وأما الفرع وهو القتل الرحيم المنفعلة , وحلل الباحث بالنتقائي من الصفات في القتل الرحيم وكذلك بإقرار العلة فيه وهو القتل.

ومن نتيجة هذا البحث, فيأخذ الخلاصة, أن حكم حقوق الورثة لمقدم القتل الرحيم المنفعلة هو أن مقدم القتل الرحيم يحجب حقه للورثة من وارث المقدم.